الثورة
الاحد 20 ذو القعدة 1433 هـ - 7 اكتوبر 2012م العدد (17490)

اقتصاد السوق الاجتماعي (٢-٣)

يتصف الاقتصاد اليمني بأزمة بنيوية حادة ترتبط بالسياسات والإجراءات الاقتصادية والمفاهيم والرؤى للعملية الاقتصادية بشكل عام إضافة إلى أزمات في غياب الفكر الاقتصادي الموجة نحو واقع اليمن، ووفقا لذلك تأتي دراستنا لتضع تصورا فلسفيا يحدد ماهية الاقتصاد وسياساته في المجتمع اليمني في إطار رؤية تحليلية لواقع الدولة والمجتمع وتحديد مسارات الاقتصاد وإجراءته العملانية في إطار متغيرات السوق العالمية ومدلولاتها المفاهيمية وفق المراجعات الفكرية للنظام الاقتصادي العالمي .

فمنذ ٩٥ دخل الاقتصاد اليمني مرحلة جديدة في إطار التحول من الاقتصاد المخطط والممركز حيث الدولة هي اللاعب الرئيس إلى الانفتاح الاقتصادي بحضور القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية وأصبحت الدولة تعتمد على التخطيط التأشيري للسياسات الاقتصادية ومنذ ذلك الحين ٩٥ اعتمدت الحكومات اليمنية سلسلة من الإجراءات والتدابير العملانية بقصد تغير في جوهر العملية الاقتصادية مثل إعادة الهيكلة وتعويم العملة وتصحيح الأسعار وما رافق ذلك من إجراءات تم النظر إليها كمتطلبات اقتصادية ضرورية مثل رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية ورفع سعر المشتقات النفطية كل ذلك كان له آثار اجتماعية مباشرة انعكست سلبا في واقع الأفراد والأسرة والمجتمع عامة.

أ.د/ فؤاد الصلاحي

آليات تفعيل اقتصاد السوق الاجتماعي

أولا: شروط الإطار العملي الموثوق:

إن وجود قوانين كافية، نظام قضائي مستقل، احترام حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية، إمكانية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، استمرار بعض السياسات الحكومية ، أو على الأقل الخدمة العامة، كلها لا غنى عنها لتقديم نظام توجيهي طويل الأمد إلى الجهات الاقتصادية المختلفة.

إذا لم يتم إنشاء هذه القوانين والقواعد بشكل واضح ومقبول اجتماعياً، سيحاول البعض الحصول على الكثير من المزايا على حساب الآخرين أو على حساب المجتمع. فبدون وجود إطار عملي واضح وموثوق به، سوف تسعى الجهات الاقتصادية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح على مدى قصير ووضع مدخراتها في الخارج بدلا من استثمارها في البلد الذي تحققت فيه هذه المدخرات. ويعتبر أي اقتصاد منظم بقوة ومضافاً إليه الطابع المؤسسي مثل ناقلة كبيرة تغير مسارها ببطء أكثر بكثير من زورق إبحار.

ثانيا: الإعلام المستقل والمسؤول:

يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجاً متعدد الأوجه حيث يصعب على المواطن العادي التوصل إلى فهم كامل للعمليات الاقتصادية والاجتماعية وارتباطاتها بالبيئة . ولهذا فإن المعلومات والاتصال الفعال أمر حتمي في اقتصاد السوق الاجتماعي ، فهذا ممكن بالنسبة للمستهلكين من قبل جمعيات حماية المستهلك ومشرعي لوائح الدولة للاستدلال بمحتوى المنتجات بشكل واضح. ووفقاً لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ، لا ينبغي على الدولة تسهيل ذلك فقط إنما عليها أن تدعم بقوة حرية المعلومات وذلك في مصلحتها أولا ولمصلحة المجتمع ومن حقه بدرجة أساسية .

ثالثا: الاستقلال النسبي واستعداد المشاركين للتسوية:

يؤكد اقتصاد السوق الاجتماعي على أهمية الشراكة بين الدولة ورجال الأعمال والنقابات والمؤسسات العامة المستقلة والجماعات المهتمة في المجتمع المدني باعتبارها جهات هامة وممثلة للمجتمع وللمنتجين وللعمال وهنا يكون التوافق المجتمعي على السياسات والقرارات الاقتصادية.

اذا اقتصاد السوق الاجتماعي يعترف بوجود الآخرين ويقاعليتهم، ويؤكد أن مصالحهم الاقتصادية هي مصالح مشروعة وهنا يلزم تقديم الحلول والتسويات المرتبطة بالقرارات والسياسات الاقتصادية من خلال شراكة معهم .

فالشراكة الاجتماعية هي سمة هامة لاقتصاد السوق الاجتماعي وهذا يعني دائماً التفاهم السلمي والانسجام بين الجهات الفاعلة، بل الاستعداد للحل والتسوية إذا تم استنفاد إمكانيات التفاوض عندما يتوصل الجانبان إلى حل وسط، وهذا يعني أن الإتفاق الذي يتم التفاوض عليه يكون فاعلاً ومعمول به ويمنع وجود إضرابات أو احتجاجات قد تؤثر سلبا على العمليات الاقتصادية .في هذا السياق يجب على الحكومة أن تكون مستعدة لتقديم الحلول الايجابية تجاه حاجات المجتمع وقضاياه ..

فقبل إدخال القوانين التي تؤثر على المصالح الاقتصادية والاجتماعية أو الإيكولوجية، يجب عقد جلسات استماع وإجراء مشاورات من شأنها قد تؤدي إلى إدخال تعديلات على الخطط والقرارات.

اهم ادوار ووظائف الجهات الفاعلة في اقتصاد السوق الاجتماعي :

اولا : الدولة ومؤسساتها العامة:

وضع قوانين وشروط الإطار العملي ذات الصلة باقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي فضلاً عن نظام مراقبة يضمن التزام الجهات الفاعلة بهذه القواعد؛

تحديد الأولويات لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

حماية وتشجيع المنافسة الوظيفية؛

التنبه فيما يتعلق بالتوازن الاجتماعي من أجل تجنب أو تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية؛

تقديم الحوافز ودعم الابتكارات؛

إنتاج السلع العامة؛

وضع مجموعة قواعد سلوك صديقة للبيئة؛

مراقبة وتسرير القواعد التي تحدد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي؛

تشجيع ودعم الانشطة التعليمية والتدريب المهني والبحث العلمي؛

التدخل بطريقة تبعية عندما لا تتمكن المبادرات الخاصة أو التضامن من حل المشكلات

ثانيا : رجال الأعمال ومؤسساتهم :

التركيز على الإنتاجية والقدرة التنافسية؛

البحث والاضطلاع بالأنشطة الربحية وإعادة الاستثمار في الأرباح أو على الأقل جزء منها؛

مراقبة الأسواق المحلية والدولية والبحث عن ابتكارات جديدة؛

مراعاة الاحتياجات البيئية في إنتاجهم؛

التأكد من الظروف المقبولة اجتماعياً للعاملين معهم؛

تشجيع ودعم التدريب المهني للعمال؛

تسهيل التعاون بين إدارة العمال عن طريق توجيه تدفقات شفافة المعلومات؛

المشاركة في الشراكة الاجتماعية والتفاوض مع نقابات العمال حول ظروف سوق العمل؛

الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير؛

إنشاء اتحادات وجماعات ضغط لتقديم مصالحها وتبادل المعلومات.

ثالثا: النقابات العمالية:

السعي لتحقيق ظروف مقبولة اجتماعياً في سوق العمل؛

التفاوض حول المرتبات من خلال الشراكة الاجتماعية مع رابطات أرباب العمل،

احترام ظروف السوق والمصالح الربحية للشركات؛

إشراك أعضاء النقابات العملية في التدريب المهني؛

دعم اللجان العمالية في الشركات في عملية الإدارة؛

السعي في التواصل الدولي كقوة موازية مع شركات متعددة الجنسيات الشركات.

رابعا: منظمات المجتمع المدني :

إشراكها سياسياً لتؤثر – على الاقل بشكل غير مباشر – على الجهات الأخرى الفاعلة في اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي:.

البحث عن المعلومات من أجل زيادة الشفافية في المجتمع؛

طلب ودعم حماية المستهلك؛

تعزيز السلوك الصديق للبيئة؛

دعم محفزات التعلم مدى الحياة؛

العمل على المستوى المحلي لتحسين الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للافراد.

خامسا: المراكز والمؤسسات العلمية والبحثية (مؤسسات العلوم الاجتماعية):

ومهمتها تحليل فعالية النماذج الاقتصادية المختلفة بشكل عام والتحقق من الكفاءة التشغيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي من حيث الديناميكية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية؛

رصد التطورات داخل البلاد وخارجها وتأثيرها على اقتصاد السوق الاجتماعي (العولمة، التغيرات الديموغرافية، التغيرات البيئية والثقافية، العوامل النفسية للسلوك الاقتصادي والاجتماعي، ودورات الأعمال التجارية)؛

تحليل مختلف أدوات اقتصاد السوق الاجتماعي من حيث فعاليتها وأبعادها.

● تقديم خدمات استشارية إلى الجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الفاعلة.

● في ألمانيا، هناك مجموعة من الاقتصاديين تقوم بإعداد تقرير سنوي للحكومة غالبا لا يبدي ممثل الحكومة دائماً سعادته بهذا التقرير ، بالإضافة إلى ذلك تقوم المعاهد العلمية المختلفة بصورة منتظمة بنشر توقعاتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويمكن تطبيق نفس الآلية في بلادنا من خلال مجموعات اقتصادية أكاديمية يعهد إليها بإعداد تقارير موضوعية و تعتمد الكابح العلمي دونما محاباة للحكومة تحت مبررات حزبية أو مصلحية.

● يجب العمل بالشراكة بين الحكومة والمجموعات الاقتصادية الأكاديمية المستقلة على تصويب أدوات وآليات اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل يتضمن مقتضيات التنمية الدولية والابعاد الاجتماعية في الداخل ومع ذلك فاقتصاد السوق الاجتماعي مرن بما فيه الكفاية يسمح بإدخال التحسينات المستمرة وتقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تأتي حتماً من وقت لآخر.

حوكمة اقتصاد السوق الاجتماعي:

اهم معوقات الاقتصاد اليمني ليس كما يقال ندرة الموارد بل اعتقد جازما أن سوء إدارة الموارد واستثمارها بطريقة أفضل سواء الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية فالإهدار واضح بشكل مباشر في سوء استخدام الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن والمشتقات النفطية والغاز اضافة إلى سوء استخدام مياه الامطار وتجميعها في حواجز مهمة للزراعة أو إعادة دعم المياه الجوفية ..وكذلك الحال في سوء استخدام الموارد البشرية من خلال ضعف النظام التعليمي الذي يجب أن يركز على اكساب الطلاب معارف ومهارات ومنهجية جديدة وأن يكون التعليم مرتبطاً بمتغيرات سوق العمل وأن يكون هنالك معاهد خاصة للدورات التدريبية القصيرة لإعادة تأهيل العاطلين إضافة إلى فوضى استخدام العمالة الأجنبية داخل اليمن في حين تغرق البلاد بعمالة محلية فائضة ..

وفوق هذا كله يأتي الفساد ليلتهم جزءاً كبيرا من التمويل المحلي والاجنبي الذي خصص لمشروعات هامة فلا تجد طريقها إلا إلى جيوب الفاسدين . هنا يكون الحكم الجيد عاملاً هاماً ورئيسياً في ترشيد الإدارة اليمنية وعقلنة سلوكها ((الحوكمة مهمة ايضا داخل مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني)) وفي هذا السياق يمكن القول إننا أمام مرحلة تشكل منعطفا خطيرا، فإما تغيير ايجابي في طبيعة السياسات الاقتصادية وإدارة الشأن العام في الدولة والحكومة ومحاربة الفساد والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإما الانهيار الكامل للدولة والمجتمع في الفوضى والفساد وتعميم الفقر والبطالة ..

وهنا نضع دراستنا هذه كدليل استرشادي هام للحكومة اليمنية يضعها على مسار طريق التنمية والنهوض وفق المحددات الاقتصادية والسياسية في إطار مماثل لما هو سائد في الدول المتطورة علنا بهذا الامر نندمج في السياق الحضاري العالمي ونرتقي بمجتمعنا نحو الافضل . ومن هنا يكون لزاما علينا الحديث عن حوكمة اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج ومفهوم ورؤية سياسية لتفعيل الدور الاقتصادي بعيدا عن معوقاته ومشكلات الفساد . فماذا نعني بحوكمة اقتصاد السوق الاجتماعي ؟ ومامقاييس الحوكمة؟ وما أثرها في التنمية والتطور الاقتصادي ؟

برز مفهوم الحكومة/ الحكم الجيد/الإدارة الرشيدة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) حيث كانت الدول النامية محل اتهام بسبب إخفاقها في عملية التنمية حيث رد هذا الإخفاق إلى سوء الإدارة وعدم كفاءة المؤسسات الرسمية، هنا بدأت جهود البنك وضغوطه تتجه نحو عمليات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وهنا تم اعتماد مفهوم الإدارة الرشيدة كآلية رئيسية للاصلاح ومكافحة الفساد ولتحقيق الشراكة بين ثلاثة أطراف أسندت إليهم جميعا تحقيق التنمية هذه الأطراف هي :

نظام حكم يتصف بإدارة رشيدة للموارد المالية ويعتمد الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

مجتمع مدني فاعل يسهم في تحقيق التنمية وترسيخ الإدارة الرشيدة داخل جهاز الدولة وداخل المؤسسات المدنية ذاتها.

قطاع خاص قوي قادر على خلق فرص العمل والإسهام في الناتج القومي وقيادة التنمية .

الحكومة تضعنا أمام منهجية جديدة تشكل إضافة إيجابية في مواجهة تحديات التنمية البشرية في اليمن وفي عموم المنطقة العربية أكثر من كونها أداة نقد تجاه انظمة الحكم القائمة. وبالرغم من المآخذ على هذا المفهوم حيث تم الربط بينه وبين العولمة باعتباره معطى غربياً يستهدف ترسيخ النموذج الليبرالي وفقا للخبرة الغربية ويهمل خصوصية المجتمع العربي، فالنموذج الليبرالي يستلزم تقليل دور الدولة وانسحابها من المجال الاجتماعي مقابل إبراز فاعلية القطاع الخاص الأمر الذي تترتب عليه مخاطر عدة ستتعرض لها غالبية أفراد المجتمع خاصة الطبقة المتوسطة .

فالحوكمة Good Governanceاهم مكونات التنمية الانسانية وأهم خصائصها قيام مؤسسات مجتمعية قوية والتوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط (الرقابة Regulationوالمساءلة Accountability والشفافية Transparency)هنا نعرف الحكم الصالح أو الإدارة الرشيدة أنه نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع. ويستخدم مفهوم الحوكمة/الإدارة الرشيدة Good Governanceمنذ عقدين من الزمن من قبل المنظمة الأممية لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع . وهذا يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وإدارة شؤون المجتمع من هذا المنظور تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة :

البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها

البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها

البعد الاقتصادي–الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة.

اذا الإدارة الرشيدة للحكم هي الآلية المثلى لتحقيق التنمية المستدامة ، فهي تعني ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة وحقوق وحاجات المجتمع والافراد. وترتكز على قيمتين عاليتين لهما أهمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط هما التضمينية والمساءلة.

التضمينية : ترتكز على مفهوم المساواة وهذه الاخيرة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بتساو مع الجميع. فإدارة الحكم الجيد تتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع . والحكم الجيد يتجسد في معاملة الحكومة للمواطنين جميعا على قدم المساواة أمام القانون ويغير تمييز وفي تأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة.

المساءلة : تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي فمن اختيروا للحكم هم خاضعون للمساءلة من قبل الشعب . والمساءلة ترتكز ممارستها على توفر المعرفة والمعلومات والشفافية في نمط إدارة الحكم. وتتم المساءلة على مستويين.

الأول مساءلة داخلية تقوم بها الحكومة بغية حماية المصلحة العامة بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة. من هذه الاجراءات فصل السلطات ، إنشاء أجهزة رقابة مستقلة. والثاني مساءلة خارجية و تتم حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته .والمساءلة مبنية على حق الشعب بمحاسبة الدولة والحكومة ووضعها تحت طائلة المسؤولية من حيث كيفية استعمالها لسلطتها ولموارد الشعب. والمساءلة تستلزم الشفافية (أي الوصول إلى المعلومات) والتنافسية (أي القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أو سوء أدائه).

ولعل المبرر الموضوعي لتقبل فكرة الحكومة/الإدارة الرشيدة أن التنمية في المنطقة العربية على جميع المستويات يعيقها ضعف إدارة الحكم أي ضعف مستويات التضمينية والأمر الذي يستلزم وفق منطق الضرورة والاحتياج نمطاً جديداً من الإدارة.

ولإدارة الحكم مكونان أساسيان هما: مؤشر لنوعية الإدارة في القطاع العام ، ومؤشر المساءلة العامة.

الأول يقيس فعالية وكفاءة البيروقراطية ، حكم القانون ، حماية حقوق الملكية ، مستوى الفساد ، نوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية.

الثاني يقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ، ومستوى المشاركة ، احترام الحريات العامة شفافية الحكومة ، حرية الصحافة (الإعلام يساهم في النقاش العام حول المساءلة العامة للحكومة).

في هذا السياق تذهب أدبيات البنك الدولي في القول أن تحسين مستوى التضمينية والمساءلة في آلية إدارة الحكم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا سيساعد في ثلاثة أشكال هي:

التقليل من الأثر السلبي للسياسات الاختيارية والمنحرفة.

تحسين الأداء الإداري مما يقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والاعمال.

تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من انتاجية قطاع الاعمال.

وهنا يؤكد الباحث على القول ان الحكومة كمفهوم وكعملية لايؤدى استخدامه إلى الفوائد والإيجابيات التي ذكرناها سابقا ولكنه على **الأقل يحقق ثلاث وظائف إيجابية هي :**

أولا: الحكومة وإن كانت لاتتضمن بحد ذاتها سياسات اقتصادية حسنة إلا أنها توفر آليات (النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية) وتساعد على التقليل من استمرارية السياسات المنحرفة والخاطئة وعبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والموظفين العموميين أي أن الحكومة تسهم في حسن تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية للنمو.

ثانيا: إن إدارة حكم أفضل ستسهل إنشاء مشاريع تجارية جديدة وإدارة وتوسيع النشاطات الموجودة . فوجود إدارات كفؤة ومسؤولة تخفض من كلفة المعاملات (الدخول إلى السوق ، التشغيل ، الخروج من السوق) كما أن التضمينية والشفافية تزيدان من مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الدولة والقطاع الخاص مما يعزز أن الدولة تطبق القواعد والتنظيمات الرسمية. علاوة على ذلك فالإدارة الرشيدة تزيد من مرونة الدولة في تجاوبها للازمات الاقتصادية.

ثالثا: إن المشاريع الاقتصادية تدار في محيط تجاري يعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل مرض وكفؤ وعادل (الطرقات الآمنة والمصانة جيداً) وعلى التطبيق الفعال والعادل للتنظيمات العامة (قوانين التنافس وجمع الضرائب) .

وتاسيسا على ذلك نقول إن ضعف أداء الدولة في الوطن العربي بشكل عام لايعود إلى قلة الكفاءات بل يعود إلى ضعف آليات إدارة الحكم خاصة تلك التي تتعلق بالمساءلة العامة. هنا لابد من تنمية اخلاقيات الخدمة العامة والامانة في إدارة الممتلكات العامة. فالخيارات أمام المواطن ناقصة بشكل كبير إن لم تكن معدومة. ذلك إن الآليات التي تسمح للمواطن بتقييم الخدمات أو تقييم السياسيين هي محدودة ومقيدة . وهذا الأمر يعكس ندرة المعلومات حول إدارة الحكم ومن ثم فالمواطنون لايملكون الكثير من الخيارات في كيفية تلقي الخدمات.

فى هذا السياق يؤكد تقرير البنك الدولى للعام ٢٠٠٥م إن الحكم الجيد من الوسائل التي تؤمن النمو والترقي الاجتماعي كما أنه من الابعاد الاساسية للتنمية البشرية ذاتها. ويشير إلى إن تحدى إدارة الحكم لايكمن في اختيار القادة المناسبين أو ارساء السياسات المناسبة فقط بل يكمن أيضا في ضمان أن عمليات اختيار او تغيير أو تجديد ولاية القادة ورسم ومناقشة وتنفيذ السياسات ستؤمن فرصة لجميع افراد الشعب (بصفتهم مواطنين ومستفيدين من خدمات الحكومة) للتعبير عن خياراتهم والمشاركة في الحوار . فالحكم الجيد لا يضمن بحد ذاته نتائج جيدة من حيث القادة والسياسيين لكنه شرط لاغنى عنه لمنع استمرارية النتائج المخيبة والسياسات غير الفعالة والانتقال إلى نتائج وسياسات أفضل.

ووفقا لذلك فإن مسئولية النهوض بتحدي الحكم الجيد لاتقع حصرا على عاتق الحكومة بسبب أن العديد من الأطراف داخل الحكومة وحتى خارجها قد تقاوم الاتجاه إلى إدارة حكم أكثر تضمينية ومسؤولة ، فالحكم الجيد يتطلب بشرية وتوسيع فرص الاختيار للمواطنين وتحسين معيشتهم ومن ثم الاهتمام باستدامة التنمية. وهذه الاخيرة تعكس عملية مترابطة بين مختلف مكونات النشاط الانتاجي والسياسي والثقافي والبيئي أي إنها تعتمد منهاج متكاملاً يقوم على العدالة في التوزيع والمشاركة في الانتاج وصنع القرار وعدم الإضرار بالبيئة. هنا يمكن القول إن الإدارة الرشيدة للحكم هي الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة. ومن واجب ومسؤولية هذه الإدارة أن تتاكد من تحقق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة لكل مواطن.

إن مفهوم الإدارة الرشيدة يتضمن حزمة متكاملة (سياسات وإجراءات وثقافة) تستهدف إعادة النظر في اسلوب وإدارة وتسيير واتخاذ القرارات من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أي إنها تتضمن :

اللامركزية في مواجهة المركزية

الاستجابة السريعة والفعالة في مواجهة الجمود والصمت إزاء مطالب المواطنين

التشاركية في الحكم مقابل التفرد والهيمنة

بناء القدرات المؤسسية في مواجهة ضعف المؤسسات

تحسين الإدارة وإعادة توجيه السياسات على نحو أفضل

وفق الادبيات التي تناولت الحكومة سواء من قبل الأمم المتحدة أو البنك الدولي وغيرهما وضعت معايير محددة بغيابها لا يمكن القول بالحكمة.. وهذه المعايير هي: (المحاسبية والمساءلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، نوعية تنظيم الاقتصاد ،حكم القانون، التحكم بالفساد). ومن جانبها ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أربعة معايير هي: (دولة القانون ،إدارة القطاع العام ،السيطرة على الفساد ، خفض النفقات العسكرية) أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة فقد ركزت بدورها على تسعة معايير هي: (المشاركة،حكم القانون الشفافية ،حسن الاستجابة ، التوافق ،المساواة خاصة في تكافؤ الفرص ، الفعالية ، المحاسبة ، الرؤية الاستراتيجية) (٢٨).

جميع هذه الخصائص تكاد تكون غائبة عن واقع الحكم في المنطقة العربية ، فالدولة العربية الراهنة لم يكتمل نموها التنظيمي والهيكلي ، ومؤسسة الدولة غائبة مع بروز الشخصانية ومن ثم فهي دولة مأزومة منذ نشأتها الحديثة وأهم ملامحها ان بنيانها الدستوري والقانوني لم يبن على أساس احترام المواطنة التي هي ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة كل ذلك جعل من الدولة العربية الراهنة دولة مملوكية سلطانية زاد من قدرتها على التسلط تملكها الكامل للريع الناجم عن النفط أو الدعم الخارجي..

الخاتمة:

إن من أخطاء الدراسات التنموية في السنوات السابقة اعتمدت كلية على علم الاقتصاد بمجالاته الضيقة وهنا أصبح علم الاقتصاد معنيا بالثروة وليس بالناس ، وبالاقتصاد وليس بالمجتمع ، وبزيادة الدخل إلى أقصى حد ، وليس بتوسيع الفرص أمام الناس وعدالة توزيع الثروة ، وتوظيف الدول ثرواتها كغاية ، وليس توظيف الثروات لصالح الناس . وكل هذا الأمر عكس نفسه في السياسات الاقتصادية في اليمن خلال العشرين السنة الأخيرة وكان هدفها تجميع أكبر عدد من الأوراق النقدية للحكومة وليس خلق الثروة وإنتاجها من خلال استثمارات توفر فرص عمل وتوسع القاعدة الإنتاجية وكانت النتائج سلبية في حياة المجتمع ،، تراكمت آثارها عاما بعد آخر وصولا إلى فبراير الماضي حيث انفجار المجتمع بثورة شعبية ضد النظام وسياساته التي شكلت عدوانا على المجتمع .

ومن هنا نعيد الاهتمام بضرورة أن يكون للسياسات الاقتصادية بعد اجتماعي يعبر عن واقعها المجتمعي الذي يمنح النظام مشروعية شعبية دونها يفتقد النظام لمبرر وجوده .ناهيك عن القول بأنه لاتوجد سياسات اقتصادية حتى في الدول الرأسمالية الاحتكارية دون بعد اجتماعي يخفف من حالات الفقر والبطالة ويقلل من الصراعات المجتمعية .. ففي القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ٩٥) تعهد زعماء العالم بأن الحق في التنمية أحد حقوق الإنسان ، وتعهدوا بالتزام فلسفة اجتماعية واقتصادية جديدة تجعل الناس في محور اهتمامها وأن تعدل في أولوياتها الإنمائية لصالح الفقراء وأن تخفض من نفقاتها العسكرية لصالح التنمية ..) . وكانت اليمن حاضرة في هذه القمة لكن النظام لم يغير من سياساته وفق هذا التعهد الدولي فتزايد معدل الفقراء والعاطلين وتزايده معاناة المجتمع . ولكي يكون النظام وسياساته معبرا عن المجتمع فلابد من إشراكه في تحديد السياسات وصناعتها وهذا يتطلب متغيرات إيجابية في نظام الحكم وإداره وتوسيع فضاء الحريات العامة وهذا يعبر عن عدم جعل الأفراد سلبيين/متلقين فقط للمشاريع والخدمات بل لابد من تحفيزهم للمشاركة وفق اساليب وطرق متعددة.

صفوة القول ..إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يكمن مفتاحه في عملية التوافق المجتمعي وهذه الأخيرة ترتكز على سياسات اقتصادية تلبي الأهداف الاجتماعية . وكما أشار تقرير الحالة الاجتماعية في العالم ٢٠١١م :عن "الأزمة الاجتماعية العالمية" ، إلى أن العديد من الحكومات لا تولي اهتماما كافيا للآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية وهو يؤكد هنا أن السياسات الاقتصادية التي لا تنظر إلى العواقب الاجتماعية غالبا ما تخلق نتائج وخيمة على صحة الناس، والتغذية والتعليم، والتي ، بدورها، تؤثر عكسيا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما يؤكد القول بأن زيادة الإنفاق لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحسين فرص الحصول على خدمات تعليمية وصحية سوف يساعد على ضمان المزيد من التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي ذلك إن نظم الحماية الاجتماعية ضرورية لكسر حلقة الفقر والحد من عدم المساواة ...ونزعم بأن اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي يعتبر مدخلا أساسيا في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومدخلا لهوية سياسية وفلسفة اقتصادية تعتمدها الحكومة اليمنية .

وزير التخطيط يؤكد حرص الحكومة اشراك القطاع الخاص في التنمية الشاملة

■ ،، بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي مع المدير الاقليمي لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي لقطاع الخدمات الاستشارية للبنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " منير فيروزي " جملة من القضايا المتصلة بالتعاون بين اليمن ومؤسسة التمويل الدولية وسبل تعزيزه وتطويره وبما يخدم المصالح المشتركة .

وناقش الجانبان التفاصيل المتعلقة بتفعيل وحدة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص « ppp» لتفعيلها والآليات المعتمدة لتفعيلها .

وفي هذا الصدد أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي حرص الحكومة على تعزيز أطر الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص منوها إلى أهمية اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة في البلاد .

حضر اللقاء، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ووكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية الدكتور جلال يعقوب ورئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور علي الجبل ومسئول الاستثمار والخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية "سكود ميلز" .

وزير الأشغال يبحث مع مؤسسة التمويل الدولية تنفيذ مشاريع في قطاع الطرق

■ ،،صنعاء/سبأ

بحث وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكر شمي مع ممثل مؤسسة التمويل الدولية للبنك الدولي (ifcأمنير فيروزي سبل وإمكانية تمويل المشاريع المختلفة كمشاريع الطرق والجسور والأنفاق والإسكان والتي تقوم مؤسسة التمويل بتشجيع الاستثمار فيها و دعم القطاعين الخاص و العام من اجل تحقيق التنمية المنشودة في تلك القطاعات الحيوية والمهمة وبنظام (.(ppp

كما جرى في اللقاء مناقشة إمكانية الاستفادة من هذه الطرق المثلى لتنفيذ هذه المشاريع والمتمثلة بنفق مناخة وطريق عمران – عدن الإستراتيجي .

وخلال اللقاء أشاد وزير الأشغال المهندس عمر الكر شمي بمؤسسة التمويل الدولية نظرا للدعم التي تقدمه لمشاريع الطرق في اليمن.

ومن جهته أبدى ممثل مؤسسة التمويل الدولية استعداد المؤسسة التام لمساعدة اليمن ممثلة بوزارة الأشغال العامة والطرق في هذا الجانب .

حضر اللقاء عدد من المختصين بوزارة الأشغال العامة والطرق.

محافظ أبين يلتقي مدير مشروع إعمار مديريتي خنفر ولودر التابع للقطاع الخاص

■ ،،أبين /سبأ

التقى محافظ محافظة أبين جمال ناصر العاقل أمس مدير عام مشروع إعادة إعمار مديريتي خنفر ولودر التابع للقطاع الخاص محمد المعزب.

وفي اللقاء أشاد المحافظ العاقل بالروح الوطنية التي يتحلى بها القطاع الخاص وذلك في الإسهام المباشر في عملية إعمار مدن محافظة أبين التي دمرتها الحرب التي شنها تنظيم القاعدة الإرهابي، مؤكدا أن السلطة المحلية ستكون عونا وفيا لكل الجهود الوطنية التي يقوم بها الراسمال الوطني باعتبار ذلك واجباً وطنياً ودينياً وإنسانياً في مساعدة آلاف الأسر التي شردت من منازلها من خلال بناء وترميم منازلهم.

وأكد المحافظ أنه خلال اليومين القادمين سيصدر قرار بتعيين المدير التنفيذي لصندوق إعمار أبين للبدء في إعادة إعمار مدن زنجبار والكود وجعار وبيبة المدن التي دمرت فيها المنازل والبنية التحتية، بالإضافة إلى أن هناك شركات عربية أكدت مساهمتها في عملية الإعمار.

من جانبه أكد مدير المشروع محمد المعزب أن هناك العديد من فرق القطاع الخاص والمقاولين سيسهمون في إعادة الإعمار في مديريتي خنفر ولودر منها ٤٠ منزلا في مديرية خنفر و٣٣ منزلا في مديرية لودر بعد إجراء كل المسوحات والأعمال الفنية والهندسية للمنازل المدمرة وفي فترة زمنية لا تزيد عن ستة أشهر مع تكفل المشروع بتقديم مساعدات عينية لأصحاب تلك المنازل.

بنك الأمل يفوز بجائزة (جرامين جميل) للنمو المستدام للعام ٢٠١٢م

■ ،،الثورة / قاسم الشاوش

فاز بنك الأمل للتمويل الأصغر باليمن بجائزة جرامين جميل للنمو المستدام للعام ٢٠١٢م وذلك بعد إعلان لجنة التحكيم بالإجماع في الثاني من الشهر الجاري فوزه بالجائزة.

وجاء اختيار بنك الأمل اليمن من بين العديد من المؤسسات من جميع دول الشرق الأوسط وأفريقيا، التي تقدمت لنيل هذه الجائزة ..

وتُمنح هذه الجائزة للمؤسسة التي تظهر نمو وسرعة في الاستدامة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من العملاء القابعين في قاع الفقر والتوسع في الخدمات المالية المقدمة والتي تشهد معدل اختراق عالياً في السوق مع الاحتفاظ بجودة أداء مالي وفني ، وهي ما انطبقت على بنك الأمل تماما في كل هذه المعايير.

الجدير ذكره أن لجنة التحكيم قد تكونت من أبرز ممثلي صناعة التمويل الأصغر في العالم والتي تضم HSBC، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، جرامين جميل Grameen Jameel، GIZوشبكة التعليم والترويج للمنشآت الصغيرة . SEEP

يُذكر أن بنك الأمل للتمويل الأصغر قد فاز بجوائز إقليمية وعالمية عدة كان آخرها حصوله على جائزة أفضل مؤسسة تمويل اصغر في اليمن ٢٠١١ من مجلة The New Economy ، وجائزة التحدي في التمويل الأصغر الإسلامي مع جائزة نقدية مائة ألف دولار، بالإضافة إلى عدد من الجوائز المختلفة ، ويدل على ذلك على اعتراف عالمي بنجاحات وأداء بنك الأمل ودوره